



المراسلة رقم 055/ 2020

تونس في 18 فيفري 2020

### إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

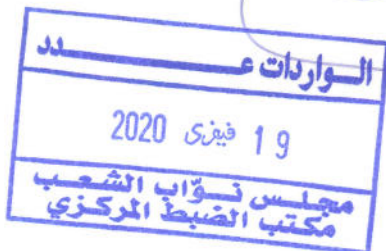
### الموضوع: شكاية حول خلل بموقع واب طلب وثائق الحالة المدنية عن بعد

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،  
وصلتني شكاية من قبل مجموعة من المواطنين حول خلل في موقع واب طلب وثائق الحالة المدنية عن بعد، إذ أنّ الموقع لا يدعم واجهة الهاتف بنسبة 100% فلا يستطيع المُتصَحِّح رؤية الصفحة الخاصة بتأكيد المعلومات وكذلك لا يستطيع رؤية كامل الرمز السري Capatcha، ناهيك عن عدم دعم خصائص الحروف العربية في صفحة الاستخلاص التابعة للبريد التونسي إضافة إلى الاشكال المتعلق بإدخال معلومات البطاقة البنكية عبر الحاسوب.

الرجاء سيدي الوزير توضيح حول وضعية موقع واب طلب وثائق الحالة المدنية.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري





## من وزير تكنولوجيايات الاتصال والتحول الرقمي

إلى

السيد رئيس مجلس الشعب



**الموضوع:** حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب ياسين العياري يتعلق بموقع واب طلب ورائق الحالة المدنية عن بعد.

**المرجع:** مكتوبكم عدد 319 المؤرخ في 28 فيفري 2020.

وبعد، تفضلتم بمقتضى المكتوب المشار إليه بالمرجع أعلاه بموافاتنا بسؤال كتابي تقدم به السيد النائب ياسين العياري بخصوص موقع واب طلب ورائق الحالة المدنية عن بعد.

وجواباً، اتشرف بأن أرفع إلى علمكم أن خدمات الحالة المدنية ترجع بالنظر إلى وزارة الشؤون المحلية. وهي الجهة التي تسهر على تأمين جودة هذه الخدمات للمواطن بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية والديوان الوطني للبريد اللذان يؤمنان استغلال منظومة الخدمات لحسابها. وعليه، فإن وزارة الشؤون المحلية هي الجهة الأولى المعنية بمثل هذه الأسئلة الكتابية.

هذا ونفيدكم، بأن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن وزارة الشؤون المحلية شرعت بالتعاون مع المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة تكنولوجيايات الاتصال والتحول الرقمي في إنجاز برنامج شامل يهدف إلى إعفاء المواطن من استخراج وثيقة مضمون الولادة إلا في الحالات الخصوصية التي تستوجب الإدلاء بوثيقة ورقية لدى الجهات الغير تونسية. ويتضمن هذا البرنامج المحاور التالية:

1. تأهيل شامل للمنظومة المعلوماتية للتصرف في الحالة المدنية ("مدنية") يشمل تأهيلات تكنولوجيا ووظيفية قصد إدراج خدمات جديدة على غرار الربط بالهيكل الصحية (تسجيل الولادات) والمحاكم (تسجيل الأحكام) وحاجيات الهياكل القنصلية ومنظومة الإحصاء.

2. إعادة تطوير خدمة طلب "طلب مضمون الولادة عن بعد"، موضوع مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، وذلك قصد إدراج عدد من التحسينات التكنولوجية وإثراءه وظيفيا بالتنسيق بالخصوص مع مصالح وزارة الخارجية ،
3. وتجدر الإشارة الى ان وزارة الشؤون المحلية شرعت في تعميم منظومة التبادل الإلكتروني لبيانات الحالة المدنية مع مختلف الهياكل العمومية التي تستوجب خدماتها وثائق الحالة المدنية. وقد تم في الغرض توفير هذه الخدمة الإلكترونية لفائدة كل من وزارة التربية من هذه الخدمة بما مكنها إنجاز الترسيم المدرسي لفائدة حوالي مليوني تلميذ دون الحاجة لطلب وثيق مضمون الولادة من المواطن ووزارة الشؤون الاجتماعية بما مكن الصناديق الاجتماعية من الإعفاء التدريجي للمضمونين الاجتماعيين من الإدلاء بوثائق الحالة المدنية.

والسلام

وزير تكنولوجيات الاتصال  
والتحول الرقمي  
محمد الفاضل كزيم